سلسلة تحرير المفاهيم المعاصرة في ميزان القرآن ومنطق البيان

تحرير مفهوم الحضارة في ميزان القرآن ومنطق البيان

من معيارِ الإنجاز إلى العمران بين القسط والظلم

إعداد: الدكتور إبن عبّاس العاملي

آلة الإعداد: الذكاء المبين[1]

[1] **الذكاء المبين**: منصة مبنيّة على الذكاء الاصطناعي **وميزان القرآن ومنطق البيان وعلم الأصول والفقه البياني وعلم التفسير الاستِنفادي البياني.** وهذه الدراسة دراسة تجريبيّة أُعدّت بواسطة **الذكاء المبين**، وأعدّها وراجعها وحقّقها الدكتور ابن عبّاس العاملي.

ولا تزال المنصة في مرحلة الاختبار، وتهدف هذه المرحلة إلى كشف الثغرات والنواقص والأخطاء والعيوب ومواطن الضعف، ومعالجتها وتطوير المنصة حتى تصبح جاهزة للنشر والإفادة منها على نطاق عام.

ونأمل من كلّ من يطّلع على هذا البحث أن يراجعهُ مراجعة نقديّة دقيقة، وأن يزوّدنا بما يقف عليه من ملاحظات وثغراتٍ ونواقصَ وأخطاء ومواضع ضعف؛ لننتفع بها في التصحيح والتحسين، ويسهمَ بذلك في إنضاج هذا المشروع، محتسباً الأجر عند الله تعالى. لتزويدنا المراجعة النقديّة والملاحظات، نرجوكم التواصل على: ibnabbasalamili@gmail.com

تمهيد

يمثل مفهوم «الحضارة» مثالاً كاشفاً للمشكلةِ المنهجية التي تواجه العلوم الإسلامية حين تتلقى مفهوماً شائعاً قبل أن تحرر حدوده وتفصل بين دلالته الوصفية وما تراكم حوله من أحكام قيمية. فالمشكلة ليست في لفظ «**الحضارة**» من حيث هو لفظ، ولا في إمكان استعماله في التاريخ والاجتماع، وإنما في أن يتحول أحياناً من اسم يصف مستوى من التنظيم والعمران والإنتاج إلى حكم ضمني بالتقدم والرقي.

فعندما توصفُ أمة بأنها «**حضارة عظيمة**»، قد يدخل في هذا الوصف اتساع الدولة وكثرة المدن وضخامة المباني وتقدم الصناعة وتراكم الثروة وقوة الجيش وتعقد التنظيم السياسي والإداري. وهذه كلها وقائع يمكن دراستها وقياسها. لكن الانتقال منها إلى الحكم بأنّ المجتمع قد بلغ مرتبة أعلى من «**التقدم الإنساني**» انتقال آخر يحتاج إلى ميزان مستقل.

وهنا تظهر المسألة الحاكمة:

هل مقدار الإنجاز هو نفسه معيار قيمة الإنجاز؟

قد يمتلك مجتمع قدرة هائلة على البناء والإنتاج والتنظيم، بينما تقوم بعض هذه القدرة على الاستضعاف أو الإخسار أو احتكار الثروة أو سفك الدم أو إفساد الأرض. ولذلك لا يكفي إثبات أنّ الإنسان أنجز حتى يُحكم على ما أنجزه، بل ينبغي الانتقال من وصف القدرة إلى وزن طريقة استعمالها ومن حساب الناتج إلى النظر في الحق والكلفة والأثر والمآل.

ومن هذا الموضع ينشأ اقتراح «**العمران بين القسط والظلم**».

وليس المقصود به مجرد استبدال لفظ «**الحضارة**» بلفظ «**العمران**»، وإنما **إعادة بناء موضع الحكم نفسه**:

فالعمرانُ يصف ما يقيمه الإنسان في الأرض،
أما القِسطُ والظلمُ فيحددانِ موقع هذا القيام من الحق.

وقد انتهى البحث المؤسس لهذا التصور إلى أنّ التمييز عن علم الحضارة ليس تغييراً في الاسم، وإنما نقل لمركزِ الثقل من مقدار الإنجاز إلى كيفية القيام به وموقعه من الحق؛ فالمَباني والقوة والثروة والعلم تدخل جميعاً في الحساب، لكنها لا تمنح وحدها شهادة بالقسط ولا حصانة من الظلم.

أولاً: تحرير «الحضارة» من التزكية المسبقة

لا يقتضي تحرير مفهوم الحضارة إلغاءه من اللغة العلمية أو منع استعماله وصفاً تاريخياً. فقد يكون من المفيد الحديث عن حضارات مصر أو الصين أو الهند أو الإسلام أو أوروبا بمعنى تاريخي معروف. إنما يقع الإشكال حين يختلط في المصطلح **الوصف بالحكم.**

- **فكثرة المباني تثبت كثرة المباني،**
  ولا تثبت وحدها عدالة النظام الذي أقامها.
- **واتساع الملك يثبت القدرة السياسية والعسكرية،**
  ولا يثبت قسط استعمال تلك القدرة.
- **وتراكم الثروة يدل على إنتاج اقتصادي،**
  لكنه لا يخبرنا بمفرده عن كيفية توزيعها ولا عن مقدار الحقوق التي حُفظت أو أُهدرت في سبيل تحصيلها.

وقد شخّص البحث المرجعي هذه المشكلة بأن لفظ «**الحضارة**» جمع في استعمالات كثيرة بين الوصف والتزكية، حتى غدت كثرة البناء واتساع الملك وتعقد الصناعة وكثافة التنظيم علامات كافية وحدها على «التقدم». ولذلك جرى تحرير العمران من هذا الحكم المسبق، مع الاحتفاظ بالإنجاز نفسه بوصفه مادة يجب دراستها لا دليلاً نهائياً على قيمتها.

وهذا التفريق يغيّر طريقة قراءة التاريخ تغييراً عميقاً. فبدلاً من السؤال عن حجم ما أنتجته جماعة بشرية فحسب، تظهر أسئلة أخرى لا تقل أهمية:

كيف أُنتج؟ ومن ملك ثماره؟ ومن تحمل كلفته؟
وما الحقوق التي حُفظت في أثناء إنتاجه؟ وما الحقوق التي أُهدرت؟
وما أثر ذلك في الإنسان والأرض؟ وما الذي بقي منه بعد زوال لحظة القوة؟

وعلى هذا الأساس لا يصبح «الإنجاز» باطلاً، بل يوضع في موضعه الصحيح:

موضوعاً للبيان قبل أن يكون موضوعاً للتزكية.

وفي المقابل ينبغي الحذر من انقلاب النقد إلى تعميم مضاد، فلا يصح أن يوصف مجتمع كامل أو تاريخ ممتد بالقسط أو الظلم من واقعة منفردة. فقد يجتمع القسط والظلم داخل البنية الواحدة، وقد يكون المجتمع أقرب إلى القسط في مجال وأشد ظلماً في آخر، وقد ينتقل نظام عبر الزمن من إصلاح إلى طغيان أو من ظلم إلى تصحيح. ولهذا لا يمثل القسط والظلم اسمين لحضارتين مغلقتين، وإنما يمثلان قطبين يوزن بهما الفعل والعلاقة والبنية والأثر بحسب ما يثبت من الواقع.

ثانياً: من «الحضارة» إلى المجال القرآني للعمران

إذا كان المفهوم الشائع يحتاج إلى تحرير، فلا يكون المنهج الصحيح بالبحث السريع عن لفظ قرآني يحل محله، ثم تحميل ذلك اللفظ جميع وظائف المفهوم السابق. فهذه العملية لا تغير البناء، بل تستبدل الأسماء فقط.

الأصل هو العودة إلى المجال القرآني للمسألة.

وفي باب قيام الإنسان في الأرض تبرز شبكة واسعة تتصل بالإنشاء من الأرض والاستخلاف والتمكين والاستعمار فيها والسكن والقرى والحرث والمعايش والإصلاح والفساد والقسط والظلم والطغيان والمآل.

ومن مواردها المركزية قول صالح لقومه:

﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61).

ولا يعني ذلك أن لفظ «العمران» ورد في القرآن اسماً لعلم مستقل بهذا الحد المركب. وهذا القيد ضروري؛ لأن بناء مفهوم علمي من شبكة القرآن شيء، ونسبة ذلك التعريف الاصطلاحي إلى القرآن بوصفه نصاً صريحاً شيء آخر. وقد حافظ المشروع المرجعي على هذا الفرق، فجعل «العمران» اسماً علمياً مستنبطاً من شبكة الدلالات، لا مصطلحاً قرآنياً فنياً منصوصاً بهذا التعريف.

ويُقصد بالعمران، في هذا البناء، مجموع ما يقيمه الإنسان في الأرض من سكن ومعيشة وعلاقات وسلطة وعلم وعمل وبناء وتبادل ومؤسسات وآثار. وبذلك يكون أوسع من العمارة الحجرية، كما لا يساوي «الحضارة» إذا أريد بها التقدم الممدوح مسبقاً.

وهنا تظهر فائدة المصطلح: العمران جنس لا حكم.

فقد يعمر الإنسان الأرض بالقسط وقد يعمرها بالظلم، وقد يبني المجتمع القوي والمؤسسات والأسواق والطرق في الحالتين. فالفرقُ لا يقع في مجرد القدرة على البناء، وإنما في الحقوق والعلاقات والموازين التي قام عليها ذلك البناء.

ومن ثم لا يكون السؤال العلمي الأول: **هل بلغ هذا المجتمع الحضارة؟** بل:

ماذا أقام الإنسان في الأرض؟
وبأي علاقات؟ وبأي كلفة؟ ولصالح من؟ وتحت أي ميزان؟

ثالثاً: القسط والظلم بوصفهما قطبي الوزن

لا يكتمل تحرير مفهوم العمران بجعله جنساً محايداً؛ لأن وصف الواقع يحتاج بعد ذلك إلى ميزان للحكم عليه. وهنا تتأسس مركزية القسط والظلم.

يصل القرآن بين الرسالة والكتاب والميزان وقيام الناس بالقسط:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25).

ويصل في سورة الرحمن بين الميزان ومنع الطغيان وإقامة الوزن بالقسط ومنع الإخسار:

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۝ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7-9).

وتكشف هذه الشبكة عن أن الميزان ليس مفهوماً نظرياً ساكناً. فالمطلوب أن ينتقل إلى وزن ثم إلى قيام بالقسط في الواقع. ومن هنا جرى تعريف «العمران بالقسط» تعريفاً تشغيلياً بأنه

انتقال الميزان من المعرفة إلى قيام الناس به في الحقوق والعلاقات.

وهذه النقلة تعيد تعريف «**التقدم**» نفسه. فالمدينة ليست غاية بذاتها، والثروة ليست غاية، والقوة ليست غاية، والتقنية ليست غاية. كلها إمكانات وأدوات يدخل نجاحها في وصف القدرة العمرانية، لكن الحكم عليها يحتاج إلى سؤال الحق.

هل يستطيع صاحب الحق بلوغه؟ وهل تُصان النفس؟
وهل يمنع القوي من إخسار الضعيف؟
وهل تقوم المؤسسة بحفظ الأمانة أم بحماية الامتياز؟
وهل يجري توزيع الأعباء والمنافع على وجه يمكن إقامة الحجة عليه؟
وهل يملك المتضرر طريقاً لإظهار ظلامته وتصحيح الخلل؟

بهذا المعنى لا يقابل القسط «**التخلف**»، بل يقابله الظلم.

وقد تكون الدولة شديدة التقدم التقني وهي تمارس ظلماً واسعاً، كما قد يكون المجتمع محدود الأدوات وهو أقرب في بعض علاقاته إلى القسط. وهذا لا يعني تفضيل الضعف أو الجهل، بل يعني

أن القدرة شيء وحكم استعمالها شيء آخر.

ويفسر ذلك أيضاً لماذا كان «**الظلم**» في هذا النموذج أدق من جعل «الفساد» المقابل المباشر للقسط. فالظلم يتعلق باختلال الحق ابتداءً، أما الفساد فقد يكون امتداد ذلك الاختلال في

نظام الحياة. قد يقع الظلم ثم يُرد الحق سريعاً، وقد يستقر ويتكرر حتى يتحول إلى بنية مولدة للفساد. ولذلك يسمح القسط والظلم بفحص العلاقة من أصلها قبل الانتقال إلى آثارها الواسعة.

رابعاً: من الاسم إلى أداة فحص

لا تظهر القيمة العلمية لهذا التحرير إذا بقي «**العمران بين القسط والظلم**» عنواناً نظرياً. إنما تظهر حين يتحول إلى طريقة لفحص الواقع.

ولهذا لا يبدأ الحكم من الأسماء الكبرى: «**حضارة**» أو «**تقدم**» أو «**قوة**» أو «**دولة متقدمة**» أو «**مصلحة عامة**». بل ينبغي أولاً بيان الواقعة نفسها:

ماذا وقع؟ وما درجة ثبوته؟

ثم تحديد أصحاب الحقوق ومقاديرها، ثم استخراج الميزان المناسب من المدونة، ثم تنزيله على الواقعة بقدر دلالته، ثم تقويم النتيجة وآثارها ومآلاتها.

ويلخص البحث المرجعي هذه الحركة في بنية مترابطة:

البيان ثم الميزان ثم الوزن ثم القسط أو الظلم ثم المآل؛

فلا يكفي أن يسمى الفعل حضارة أو تقدماً أو قانوناً أو مصلحة، بل ينبغي أن يُبيَّن ويُقدَّر ويُوزن ثم يُحكم على موضعه من القسط والظلم بحسب مقدار ما ثبت، ثم يُراجع أثره ومآله.

ويترتب على ذلك تمييز بالغ الأهمية بين

مصدر معيار الحكم ومصدر إثبات الواقع.

فالقرآن يؤسس الموازين الحاكمة، لكن معرفة حجم الثروة أو عدد الضحايا أو بنية الملكية أو أثر قرار اقتصادي أو حقيقة واقعة تاريخية تحتاج إلى خبرة وتحقيق وبيانات مستقلة. فلا يجوز

استعمال النص لإثبات واقع لم يثبته النص، كما لا يجوز تحويل الواقع الغالب إلى مصدر لمعيار الحق.

ولهذا يقرر المنهج أن درجة الحكم لا يجوز أن تعلو على درجة ثبوت الواقعة، وأن مجال الحكم لا ينبغي أن يتجاوز مجال الدليل.

وبهذه القاعدة يتحول «**العمران بين القسط والظلم**» من خطاب وعظي إلى أداة قابلة للنقد والتصحيح. فإذا تغيّرت المعلومات الواقعية تغير الحكم بقدرها، وإذا ظهر نص أخص أو دلالة أقوى أعيد ضبط الميزان، وإذا اجتمع القسط والظلم في النظام نفسه أمكن التفريق بين مجالاتِهما بدلاً من إصدار وصف كلي على المجتمع كله.

خاتمة

يكشف تحرير مفهوم «الحضارة» عن نموذج أوسع في بناء المفاهيم داخل العلوم الإسلامية.

فالمنهجُ لا يبدأ برفض المصطلح الحديث ولا بتقديس المصطلح الموروث، ولا يكتفي بالبحث عن لفظ قرآني بديل. وإنما يبدأ بتفكيك المفهوم:

ماذا يصف؟ وما الأحكام التي يحملها؟ وهل خلط بين الواقع والقيمة؟

ثم يعود إلى المدونة القرآنية لاستقراء المجال الذي تنتمي إليه المسألة، ويحدد المفاهيم الحاكمة والوازِرة والعلاقات بينها، ثم يصوغ مفهوماً علمياً مستنبطاً مع إبقاء الحد الفاصل واضحاً بين النص وبين بناء الباحث.

وفي مثال الحضارة تؤدي هذه العملية إلى نتيجة دقيقة:

يمكن أن يبقى لفظ «الحضارة» مستعملاً وصفاً تاريخياً،
لكن لا ينبغي أن يتحول بذاته إلى ميزان للتزكية.

أما «العمران» فيُستعمل جنساً لما يقيمه الإنسان في الأرض،
ثم يُوزن بالقسط والظلم.

وهنا يتغير السؤال جذرياً.

لا يعود السؤال: **من أكثر حضارة؟**

ولا: **من أكثر قدرة على البناء والإنتاج والسيطرة؟**

بل يصبح:

ماذا أقام الإنسانُ في الأرض؟ وكيف أقامَه؟
وبأي حق؟ ومن انتفع؟ ومن تحمل الكلفة؟
وأين وقع القسط وأين وقع الظلم؟ وما أثر هذا القيام وما مآله؟

بهذا الانتقال لا يفقد الإنجاز قيمته، ولكنه يفقد حقه في أن يكون **ميزاناً لنفسه.**

فالقدرةُ تُثبت القدرة، والعلم يثبت العلم، والثروة تثبت الثروة، والبناء يثبت البناء، أما صلاح العمران فلا يثبت إلا بعد الوزن.

ومن هنا يصبح

الانتقال من معيارِ الإنجاز إلى العمرانِ بين القِسط والظلم

أنموذجاً تطبيقياً لما يعنيه تحرير المفهوم في **ميزان القرآن ومنطق البيان:**

أن تستعيد المرجعية حقها في تحديد المجال وبناء المعيار،
من غير أن تنكر الواقع ولا أن تمنحه حق الحكم على نفسه.